

مقدمة:

نجحت الانتفاضة الاحتجاجية المطالبة بنهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 في ما أسماه ميشال دي سرتو، متحدثاً عن انتفاضة الطلبة في فرنسا، ماي 1968، "أخذ الكلمة" أو "la prise de parole"¹. ومن ثمة تحرّر الخطاب وفُتحت أبواب إبداء الرأي أمام كل قادر على حياكة الكلام، ثمّ زاد انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وتعميم الانترنت ليشارك فاعلون كانوا، من قبل مجهولين، في إبداء الرأي في القضايا العامة. وبرزت طبقة من المدوّنين وصنّاع المحتوى وغلبت أصواتهم، في كثير من الأحيان، على أصوات المختصّين، قوّة وعلوّاً. وتداولت مواضيع عديدة من بينها إعادة بناء الذاكرة و"تطهير القضاء" ومسائل الهوية وإصلاح التعليم وغيرها.

ولئن وقع تداول بعض القضايا بشكل عارض أي بشكل محدود في الزمن، يتفاوت حضوره واختفاؤه حسب درجة تداوله في وسائل الإعلام، فإن إشكالية الإصلاح التربوي ظلّت تحضر مع كلّ تحوير وزاري، حيث كان لأغلب الوزراء الذين تداولوا على هذه الوزارة مشاريع إصلاحية للمنظومة التربوية التي يتفق الجميع على أنها أصبحت مهترئة وتتطلب إصلاحاً عاجلاً غير آجل. ومع كل إعلان من قبل الوزير المعين يتحوّل موضوع الإصلاح التربوي إلى موضوع تداول واسع النطاق.

ويبدو من ملاحظة جريان الأحداث في تونس أنّ مشروع الإصلاح التربوي الحالي هو الأكثر جدية والأقرب إلى التحقق الفعلي، عكس المشاريع السابقة. يأتي هذا المشروع الجديد بعد مرحلة من الاستقرار السياسي تلت حركة 25 جويلية 2021، التي انتزعت السلطة من الأحزاب المتناحرة وركّزتها في يد شخص واحد، هو رئيس الجمهورية، منهية بذلك عشريّة من الحكم البرلماني. وقد تلى تلك الحركة تغيير الدستور والبدء في جملة من الإصلاحات من بينها إصلاح التربية والتعليم حيث انطلق المشروع باستشارة واسعة، الأمر الذي جعل موضوع إصلاح التعليم يعود إلى التداول من جديد.

فماهي المحطّات التاريخية الهامّة لتعامل الدولة التونسية مع قضية إصلاح التعليم؟ ما هي أهدافها من إصلاحه؟ ماهي القوى المتداخلة في الإصلاح؟ ما هي مصالح هذه القوى؟ ماهي شروط الإصلاح؟ أي إصلاح نريد؟

1 مفهوم الإصلاح التربوي:

باحث في علم الاجتماع – تونس*¹

الإصلاح هو مصدر الفعل أصلح ويعني قوّم وأزال الفساد. وقد ورد في معجم المعاني الجامع أن الإصلاح هو التقويم والتغيير والتحسين. والإصلاح الجذري هو إزالة الفساد وإعادة الأمور إلى وجه الصواب. أمّا الإصلاح الإجتماعي فهو مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى إعادة التّنظيم للمؤسّسات الاجتماعيّة للوصول إلى مستوى أفضل من العدالة الاجتماعيّة، كما يقصد به القضاء على الفساد في الأجهزة الحكوميّة والمتناقضات في أهداف المؤسّسات المختلفة ونظمها².

يشير مصباح الشيباني إلى انتشار عدّة مفاهيم مرادفة لكلمة «إصلاح» مثل «إعادة الهندسة» و«إعادة الهيكلة» في مختلف ميادين الحياة في المجتمع، في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة...³. كما يشير الشيباني إلى عدم وجود اتفاق حول تعريف «الإصلاح» ولا حول معاييرهِ مُرجعا ذلك إلى «كثرة المتغيرات المؤثرة في الحقل المدرسي وطبيعتها الديناميّة والمركّبة»⁴.

وكشف الشيباني عن استجداد عدد من الأنظمة السياسيّة بهذا المفهوم وتوظيفه من أجل إضفاء الشرعيّة على سياساتها واستراتيجياتها التي تتسرّ وراء «الإصلاح التربوي» لتخفي حقيقة رضوخها واستجابتها للإملاءات الخارجيّة⁵. لذلك وجب التنبّه إلى أنّ التغييرات في الأنظمة التربويّة «التي يُفترض أنّها عمليّات بسيطة وحياديّة، تحمل معها دائما السّمات الإقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة الخاصّة بكلّ مجتمع»⁶. وهذا ما يجعل عمليّات اقتباس الأنظمة التربويّة أو استيرادها أو نقلها، عمليّات ذات مخاطر أكيدة⁷.

بناء على ما ذكره مصباح الشيباني، يمكننا القول بأنّ الإصلاح التربوي هو عمليّة تقويم المنظومة التربويّة بكامل عناصرها المادية والبشريّة والإداريّة والبيداغوجيّة بعد تقييم علمي ومعاينة عطالتها ووصولها إلى مرحلة انسداد لا يستجيب لحاجات المجتمع ولا لغاياته في التطوّر والتنمية الشاملة في إطار حريته من أيّ ضغوطات أو إملاءات داخلية أو خارجيّة غير حرية المجتمع ونمائه.

ولئن كان من اللازم لإنجاح أيّ إصلاح تربوي مراعاة آخر ما وصل إليه التطوّر العلمي في هندسة الإصلاح من خلال الانفتاح على التجارب الدوليّة الناجحة، فإنّه من الضروري أيضا معرفة تاريخ تجارب الإصلاح المحليّة وتحديد الثغرات التي اكتفتها وجعلتها تفشل ولا تجد طريق النجاح.

(2) تاريخ الإصلاحات التربوية في تونس:

² معجم المعاني الجامع. على الرابط: <https://shorturl.at/TXJrP>.
³ الشيباني (مصباح)، التعليم في تونس بين إرهابات الأزمة وهواجس الإصلاح، رؤية سوسيولوجية نقدية، مؤسسة GLD، تونس، 2021، ص 84.
⁴ نفسه، ص 85.
⁵ نفسه، ص 87.
⁶ نفسه.
⁷ نفسه.

(1) **في الفترة الاستعمارية:** بالعودة الى تاريخ الإصلاحات التعليمية في تونس بدءا بالدولة الأغلبية ثم الفاطمية ثم الحفصية فالحسينية وكذلك إصلاحات أحمد باي وبعث المدرسة الحربية في باردو سنة 1840 وبناء المدرسة الصادقية سنة 1875 وكذلك إصلاحات المستعمر الفرنسي ومديره للتعليم لويس ماشويل ومشروع إصلاح التعليم الزيتوني الذي اقترحه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، يتبين لنا أنّ التعليم في تلك المراحل التاريخية لم يكن منظّما ولا موحّدا ولا معمّما، لقد كان "فاقدا للضبط" حسب عبارة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور. إذ كان كلّ معلّم يُدرّس المضامين التي يراها مناسبة وبالطريقة التي تروق له، يقول الشيخ بن عاشور: «فإننا إذا تتبعنا حال التعليم وجدناه اختياريّا في سائر أحواله فالمتعلّم يتعلّم باختياره، والمدرّس يُدرّس ما يروق له من الكتب، ويُقرّر ما يختار من المسائل، والمؤلّف يصطّح على ما يشاء في العلم، وبذلك كان التعليم في سائر عصوره اختياريّا وغير مضبوط ولا متّحد بطريقة واحدة»⁸. أمّا التعليم الفرنسي في عهد الإدارة الاستعمارية، الإدارة العامة للعلوم والمعارف، فلنّ كان موحّدا ومضبوطا إلا أنّه لم يكن إجباريا بالنسبة إلى التونسيين ولا يمثّل إرادتهم الحرّة.

(2) **إصلاح 1958:** مباشرة بعد تحصيل الاستقلال في 20 مارس 1956، بدأ الحديث عن توحيد التعليم وتعريبه، شارك في هذا النقاش شخصيات معروفة من الزيتونيين وخرّيجي المعهد الصادقي. غير أن الرئيس الحبيب بورقيبة حسم الأمر في خطابه الذي ألقاه بالمعهد الصادقي يوم 25 جوان/يونيو 1958، حين أعلن أنّ لجنة تشكّلت بوزارة المعارف لدراسة وضع التعليم بالبلاد وأنّ هذه اللجنة قد انتهت من وضع مخطّط عشري (1958 – 1968) يركّز على عنصرين اثنين:

- توحيد التعليم بإلغاء كلّ أنواع التعليم الموروثة عن العهد الاستعماري بما فيها التعليم الزيتوني.
- تعريب التعليم بشكل كامل.

غير أنّ الإصلاح سار عكس ما صرّح به بورقيبة حيث لم يتمّ التعريب وتمّ تكريس ازدواجيّة لغويّة ليتبيّن لاحقا أن إصلاح 1958 كان من هندسة الجامعي الفرنسي جان ديبياس Jean DEBIESSE⁹. ثمّ قام أحمد بن صالح، كاتب الدولة للتربية بإلغاء تجربة الشعبة (أ) المُعرّبة، سنة 1968، لتصبح اللغة الفرنسيّة هي اللغة الغالبة في التدريس في كلّ شُعَب التعليم.

(ج) **إصلاح 1991:** كان عبد العزيز بن ضياء (الذي شغل منصب وزير للتعليم العالي سنة 1978، ثمّ وزارة الشؤون الاجتماعية سنة 1986، ثمّ كُفّف، سنة 1987، بإدارة الحزب الاشتراكي الدستوري: الحزب

⁸ بن عاشور (محمد الطاهر)، **أليس الصبح بقريب: التعليم العربي الإسلامي- دراسة تاريخية وآراء إصلاحية**، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، ط 2، 1988، ص 120.

⁹ الزيدي (علي)، دراسات في تاريخ التعليم بالبلاد التونسية في الفترة المعاصرة، منشورات منتدى الفارابي للدراسات والبدائل، صفاقس، تونس، 2014، ص 231. انظر أيضا: الزيدي (علي)، التعليم التونسي من الاستعمار إلى الاستقلال: أيّة مكاسب، ضمن، الثورة والمسألة التربوية، إشكاليات وبدائل، أعمال ندوة منتدى الفارابي للدراسات والبدائل 10 – 11 – 12 ماي 2013، جمع ومراجعة، سفيان سعد الله، منتدى الفارابي للدراسات والبدائل، صفاقس، تونس، 2013.

الحاكم، ثم وزيرا للثقافة ثم رئيسا للمجلس الدستوري ثم وزيرا للدفاع ثم أمينا عاما للتجمع الدستوري الديمقراطي سنة 1996، ثم مستشارا خاصا لرئيس الجمهورية سنة 1999، ثم ناطقا باسم رئيس الجمهورية من 2003 حتى 2011¹⁰)، كتب تقريرا باللغة الفرنسية سنة 1985، ثم عاد ونقّحه وكتبه بالعربية سنة 1986، تحت عنوان "زمن التساؤلات وعهد الاختيارات الجديدة" قال فيه:

«إن نسبة تفوق 30 % من الميزانية العامة، وهي النسبة التي تُنفق على التعليم، لا يمكن تجاوزها، بل هي مرتفعة بصورة خلقت عدم توازن خطير في مجال التنمية إذ أنّها تمتصّ مبالغ كبيرة كان يمكن إنفاقها في المجالات الاقتصادية المنتجة ممّا كان سيؤدّي إلى خلق فرص أكثر للشغل وبالتالي تلبية طلبات العمل خصوصا من الشبان المتخرجين. إنّ الارتفاع المتزايد الذي تعرفه تكلفة التعليم ليس بسبب الأعداد (المتزايدة) من الشبان وحسب بل أيضا بسبب الغلاء الفاحش الذي تعرفه وسائل التعليم والتجهيز سيجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل متابعة السير في نفس المسار السابق مسار الجمع بين مجانية التعليم وديمقراطيته. فمهما كانت الإرادة السياسية للدولة فإنّ هذه الأخيرة سوف لن يكون بمقدورها أن تواصل بمفردها (تحمل) أعباء التعليم، اللهمّ إلا إذا تعلّق الأمر بالتضحية بالمستوى التعليمي أو بالتوقّف عند حسابات ذات أمد قصير»¹¹

لقد عبّر بن ضياء عن نيّة السّلطة تدشين مرحلة جديدة تنسّم بتنصّل الدولة من مسؤولياتها المتمثّلة في أن تكون هي الضامنة لمجانيّة التعليم، بتعلّة أنّ التعليم يستنزف موارد الدولة، وهي الموارد التي يجب أن تُوجّه إلى مشاريع تنموية ذات مقدرة تشغيليّة عالية لمقاومة آفة البطالة التي أصبحت تطلّ برأسها وتهدّد بالاستفحال أكثر وتدفع نحو الهزّات الاجتماعية كتلك التي ضربت بقوة سنوات 1978 و 1980 و 1984.

والحقيقة أن تصريح بن ضياء هذا، والذي يعبر عن التوجّهات الجديدة للسّلطة السياسيّة آنذاك، يخفي وراءه الأسباب الحقيقيّة والتي لم يعلن عنها الوزير في تقريره، وهي أسباب أكبر من أن تكون مجرد تعديل للموازنات الماليّة في المخطّطات التنمويّة تحت ضغط الإكراهات الداخليّة من إقبال كاهل الميزانيّة وتعطيل فرص التشغيل والتنمية. فالتعليم رافد من روافد التنمية ولا يمكن أن يكون معطّلا لها.

تتمثّل الأسباب الحقيقيّة التي وجّهت الاستراتيجية الجديدة للدولة التونسيّة تجاه التعليم في ما أُنْفِق على تسميته، خلال فترة الثمانينات: "أزمة المديونية"، وهي أزمة طالت أغلب الدول النامية، حيث لم تتمكّن هذه الدول من سداد ديونها للمؤسسات الماليّة الدولية المقرضة، ممّا جعل هذه المؤسسات تفرض على الدول

¹⁰ عن موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية ar.wikipedia.org

¹¹ الجابري (محمد عابد)، *التعليم في المغرب العربي*، دراسة تحليليّة نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر، دار النشر المغربيّة، الدار البيضاء، 1989، ص 104 و 105. وأيضا، الشيباني (مصباح)، *المؤسسة التربويّة التونسيّة*، طرق تنظيمها وآليات تسيرها ومشاكلها الراهنة، محاولة في سوسيولوجيا المؤسسة، أطروحة دكتوراه، إشراف منصف ونّاس، كلّية العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بتونس، السنة الجامعيّة 2010 - 2011، ص 292.

المدينة إتباع سياسات اقتصادية ليبرالية تحت شعار تخفيض إنفاق هذه الدول، فكان برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986¹².

يذكر عبد الله الخياري في مقال له بعنوان «التعليم وتحديات العولمة» بعض توصيات المؤسسات المالية الدولية، وهي توصيات يصفها بأنها «ضغوط العولمة»، ويقول بأنها ترمي إلى «خلق نوع من تحسين الأداء mise à niveau في مختلف القطاعات الإنتاجية والاجتماعية ويتمثل في ترشيد النفقات العمومية وتنويع مصادر تمويل التعليم وعقلنة القطاع، والتحكم في مسار المعرفة والعلوم باعتبارها رأس مال أساسي في المنافسة والصراع الدوليين» وقد عدّ صاحب المقال خمس نتائج لهذه التوصيات (الضغوط)، تهمّنا في هذه المقالة، النتيجة التي يذكرها في النقطة (هـ) وهي: «استقطاب مدارس البعثات الثقافية الأجنبية ومؤسسات التعليم الخاص لفئات لا بأس بها من أبناء النخبة والمحظوظين وهم الذين اقتنعوا بأن هذا النوع من التعليم هو الذي يمكن أن يؤهل أبناءهم للتكيف مع قيم العولمة والتعامل مع منتجاتها»¹³.

في هذا السياق جاء إصلاح 1991، أي في سياق الإصلاح الهيكلي الذي وافقت عليه تونس وبدأت فعليا في تطبيقه منذ سنة 1989.

(د) إصلاح 2002: نقرأ على موقع البنك الدولي أن المديرين التنفيذيين للبنك اجتمعوا في مقر البنك بواشنطن، بتاريخ 3 جوان/يونيو 2004، وأقرّوا برنامج المساعدة القطرية لتونس بمبلغ يتراوح بين 200 و 300 مليون دولار أمريكي في السنة وعلى مدى أربع سنوات اعتبارا من السنة المالية 2005. قد يكون هذا الاتفاق مكافأة لتونس على انخراطها في مشاريع الإصلاح ذات الأفق الليبرالي المخصص، ومنها إصلاح التعليم في 1991 و 2002.

وقد عرض المديرون التنفيذيون للبنك في هذا الاجتماع جملة العوامل التي جعلتهم يوافقون على منح تونس هذا القرض ومنها نسبة النمو المسجلة وارتفاع معدّل العمر المتوقع عند الولادة وانخفاض نسبة وفيات الرضع والأطفال والأمّهات وانخفاض نسبة الفقر و"ردم الفجوة بين الجنسين في التعليم" وانخفاض معدلات الخصوبة وتعميق التكامل مع الاقتصاد العالمي... الخ

وفي إطار هذه الاستجابة لطلب تونس الحصول على قرض، طالب المديرون التنفيذيون تونس بالتركيز على ثلاثة مجالات ذات أولوية:

تدعيم تنمية القطاع الخاص لزيادة حيويّته مع تحسين قدرة الاقتصاد التونسي على المنافسة.

¹² نلاحظ أن تصريح بن ضياء تزامن مع تدشين تونس برنامج الإصلاح الهيكلي (سنة 1986) وهو أمر يبدو بعيدا عن أن يكون مصادفة.
¹³ الخياري (عبد الله)، التعليم وتحديات العولمة، ضمن كتاب، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2009، ص 157.

تحسين مهارات خريجي الجامعات بما يسهّل لهم العثور على فرص عمل في الاقتصاد القائم

على المعرفة.

تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام.¹⁴

قبل ذلك أبرمت تونس اتفاقاً مع الاتحاد الأوروبي في 17 جويلية/يوليو 1995، وهو اتفاق يتعلّق أساساً بالمجال الاقتصادي إلى جانب مجالات أخرى (سياسي، أمني، ثقافي، اجتماعي... الخ)، «وهكذا توخّت تونس منحى ليبرالياً يعتمد اقتصاد السوق فبادرت بتعديل اقتصادي واجتماعي وكان برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986. إذ نجد خطوطه العريضة منذ المخطّط الاقتصادي والاجتماعي السابع (1987-1991)، وما فتئ هذا الاتجاه الليبرالي يتجذّر في تونس حتى تُوجّ بانخراطها في المنظّمة العالمية للتجارة و إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جويلية/يوليو 1995 والذي دخل قانوناً حيّز التنفيذ سنة 1998 إثر مصادقة جميع البرلمانات الأوروبية عليه، وتضمّن اتفاق التجارة دفع الاستثمار الخاص وتوجيهه نحو الأنشطة المحدثة لفرص العمل»¹⁵.

¹⁴ موقع البنك الدولي

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:20208817~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:4607,00.html>

¹⁵ جماعي، إشكالية التخصيص والتنمية، قسم التشاريع والدراسات بالاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 2001، ص 51.